اللجنة أوصت ديوان المحاسبة بخفض نسبة المقابلة الشخصية لوظائفه

«الميزانيات البرلمانية» ناقشت قضية سوء الطرق والبنية التحتية مع وزيرة الأشغال

رياض عواد

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي برئاسة النائب عدنان عبد الصمد قضية سوء الطرق والبنية التحتية بحضور وزيرة الأشغال والمسؤولين بالوزارة وكل الجهات ذات الصلة لمعالجة قضية سوء الطرق التي أتلفت ممتلكات الناس.

وتطرق الاجتماع إلى توصيات وملاحظات ديوان المحاسبة في هذا الشأن والذي أكد عن عدم كفاءة الوزارة بإجراء صيانة الطرق وعدم استغلالها الأمثل للأموال المعتمدة وضعف الجانب الاشرافي على عقود صيانة الطرق وعدم الالتزام بالمواصفات الفنية لتنفيذ بعض الاعمال وتقادم مواصفات الوزارة للطرق ووجود عيوب في الخلطة الاسفلتية المتبعة ولا توجد مشكلة تمويلية ضمن ما هو مقدر رسميا لوزارة الاشغال

ودعت اللجنة وزيرة الأشغال وكافة المسؤولين عن قضية تطاير الحصى ومشاريع الطرق في السعي والحرص على ايجاد حلول مستعجلة وأن يكون حل هذه القضية حلا جذريا لا مؤقتا.

من ناحية أخرى قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد إن اللجنة اجتمعت بحضور رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة عادل الصرعاوي لمناقشة الحساب الختامي للديوان للسنة المالية المنتهية 2018/2017 وملاحظات وزارة المالية عليه، وتبين ما يلي: بلغت المصروفات الفعلية لديوان المحاسبة نحو 44 مليون دينار بنسبة صرف بلغت 75% مما تم اعتماده في ميزانية السنة المالية 2018/2017.

وأوضح رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة أن أسباب الوفر والتي تركزت معظمها في الباب الأول للمصروفات (تعويضات العاملين) سيتم إعادة دراستها في تقدير المصروفات في الميزانية الجديدة، حيث إنها تعود لعدد من الأمور منها عدم اجتياز عدد كبير من المتقدمين لإعلاني توظيف لذوي الخبرة؛ بالإضافة إلى عدد من الاستقالات للموظفين الكويتيين لوجود فرص عمل أفضل في جهات أخرى وتقاعد آخرين؛ وإعادة النظر في بعض المزايا المالية وتوحيدها على مستحقيها بدلًا من تفاوتها؛ وتكويت عدد من الوظائف بعدما تم إنهاء عدد من التعاقدات لغير الكويتيين إما لبلوغهم السن القانونية وإما لعدم تجديد الديوان لهم.

ووجهت اللجنة بضرورة إعادة النظر في تقليل عنصر المقابلة الشخصية من 20% ليصبح 10% من معايير قبول المتقدمين للوظائف أسوة بجهات حكومية أخرى ومنها مجلس الأمة.

كما أكدت وزارة المالية أثناء الاجتماع تعاون ديوان المحاسبة معها في شأن مراجعة مستنداته وحساباته، ووجود تسويات من قبله للملاحظات التي تم تسجيلها على تنفيذ الحساب الختامي، وأنه سيعاد النظر في الملاحظات الأخرى بعد تقديم المستندات المؤيدة لتلافيها منها استمرار منح الموظفين الكويتيين على أعمال التفتيش علاوة تشجيعية والتي اتضح للجنة أنها تم تغطيتها من الناحية القانونية، إضافة إلى إعادة تعريف بعض مسميات التدريب الخارجي الواردة في أنظمة ديوان المحاسبة الداخلية بما يتماشى مع التعاميم المنظمة في سائر الجهات الحكومية.

كما أكد ديوان المحاسبة للجنة أن سياسته بشأن التدريب الخارجي منسجمة مع التوجه العام للدولة في ترشيد الإنفاق والتركيز على الاستثمار البشري من خلال حصول مبتعثيه على الشهادات المهنية التي تساهم في زيادة كفاءة عمليات الرقابة المالية.

كما بين رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة بأن هناك برنامجًا تدريبيًا لتأهيل حديثي التخرج في مجال التدقيق التفتيش، وهو أمر رحبت به اللجنة خاصة وأنها تولي قضايا التدريب في سائر الجهات الحكومية أهمية خاصة لإثراء سوق العمل.

لجنة الميزانيات في اجتماع سابق

أكد ان الكويتيين جبلوا على الأعمال الإنسانية

دميثير يتبرع بـ 10 آلاف دولار مع راتب شهري لأسرة لبناني أحرق نفسه في طرابلس

ربيع سكر

أكد النائب خلف دميثير العنزي صحة ما نُسب إليه من تبرعه بمبلغ مالي لأسرة شخص لبناني حرق نفسه لعدم قدرته على توفير نفقات تعليم أبنائه، معربا عن أمله في أن تساهم هذه المساعدة في توفير نفقات الدراسة لهم.

واضاف دميثير في تصريح مقتضب "لا أرغب في الحديث عن الأمور الإنسانية التي جُبلنا عليها في الكويت التي يحكمها قائد العمل الإنساني، وهي أمور تبقى بيني وبين ربي إلا أنه وردا على استفسارات البعض من الإعلاميين وغيرهم فإنني أؤكد قيامي بالتبرع لهذه الأسرة المكلومة".

وأوضح أن ما يقوم به داخل وخارج الكويت إنما يأتي من منطلق إنساني "ونسأل الله أن يقدرنا دائما على فعل الخير"، مشيرا إلى أنه لا يرغب في تقديم تفاصيل أكثر عن هذه الاعمال.

وفي وقت سابق، تداولت مواقع التواصل خبرا عن تبرع النائب خلف دميثير بمبلغ 10 آلاف دولار مع راتب شهري لأسرة اللبناني جورج زريق الذي أحرق نفسه أمس الاول أمام مدرسة، احتجاجا على عدم إعطائه إفادة مدرسية لابنته لعدم تسديده المستحقات المالية وفارق الحياة إثر ذلك، وفقا لوسائل إعلام لبنانية.

خلف دميثير

ما المدة الزمنية المتوقعة للانتهاء منها؟

الحريص يسأل الحجرف عن خطة وزارة المالية لتطوير مجمع الوزارات

وجه النائب مبارك الحريص سؤالاً إلى وزير المالية د. نايف الحجرف طلب فيه إفادته عن الآتي:

1 – ما خطة الوزارة لتطوير مجمع الوزارات؟

2 – ما الوزارات والجهات الحكومية التي يعتبر مجمع الوزارات مقراً رئيساً لها؟

3 – ما الجهات غير الحكومية التي تستأجر داخل مجمع الوزارات؟ مع تزويدي بجميع العقود المبرمة مع تلك الجهات.

4 – ما المدة الزمنية المتوقعة للانتهاء من تطوير مجمع الوزارات؟

مبارك الحريص

استبدالها بما يتناسب مع طبيعة العمل

الشطي يقترح استثناء العاملين في المواقع النائية من البصمة

قدم النائب خالد الشطي اقتراحا برغبة لاستثناء العاملين في المواقع الخارجية والمناطق البعيدة والنائية من البصمة.

ونص الاقتراح على ما يلي: بالإشارة الى القرار الاداري لديوان الخدمة المدنية بتعميم بصمة الحضور والانصراف لكافة موظفي الدولة، وبالنظر الى وجود فئات تستحق الاستثناء من هذا القرار وذلك حسب طبيعة عملهم أو مناطق سكنهم.

لذا أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: استثناء العاملين في المواقع الخارجية والمناطق البعيدة والنائية التابعين للوزارات والهيئات والمؤسسات المختلفة وكذلك الموظفين الساكنين في المدن الاسكانية الجديدة الواقعة في المناطق النائية في الدولة من البصمة واستبدالها بما يتناسب مع طبيعة العمل.

خالد الشطي

استفسر عن الأكاديميات المعترف بها لدى شركة الخطوط الجوية الكويتية

البابطين يسأل وزير المالية عن شروط الاعتماد في «تدريب الطيران»

وجه النائب عبدالوهاب البابطين سؤالا إلى وزير المالية د. نايف الحجرف عن الأكاديميات المعترف بها لدراسة الطيران لدى شركة الخطوط الجوية الكويتية والمعتمدة لدى الإدارة العامة للطيران المدني.

وطلب النائب في سؤاله تزويده بما يلي:

1 – ما الأكاديميات المعترف بها لدراسة الطيران لدى شركة الخطوط الجوية الكويتية والمعتمدة لدى الإدارة العامة للطيران المدني؟ مع إرفاق صورة من الاعتماد.

2 – ما الرخص المعتمدة لدى شركة الخطوط الجوية الكويتية والمتوافقة مع شروط الإدارة العامة للطيران المدني؟ وهل استثنت رخص طيران غير الرخص المعتمدة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بنسخة من الاستثناءات والمخاطبات مع الإدارة العامة للطيران المدني.

3 – هل قبل طيارون لدى الشركة من خارج هذه الأكاديميات؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب يرجى ذكر أسماء هذه الأكاديميات مع توضيح سبب ذلك.

4 – نمى إلى علمي استثناء (35) طيارا في عهد وزير سابق فيرجى تزويدي بنسخة من هذه الاستثناءات، مع إرفاق نسخة من شهاداتهم ورخص الطيران الحاصلين عليها.

5 – كم يبلغ عدد الطيارين الذين عينوا منذ سنة 2014 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ مع إرفاق نسخة من شهاداتهم ورخص الطيران الحاصلين عليها.

6 – هل تمت مخاطبة الإدارة العامة للطيران المدني لاستثناء أشخاص لم تكن أسماؤهم واردة ضمن مجموعة الطيارين المدني لاستثناء أشخاص لم تكن أسماؤهم واردة ضمن مجموعة الطيارين المستثنين سابقا؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بنسخة من تلك المخاطبات.

7 – ما مدى صحة إرسال طيارين حاملين رخص طيران بريطانية وفق شروط الإدارة العامة للطيران المدني للدراسة مرة أخرى في المملكة المتحدة؟ مع بيان أسباب ذلك.

8 – هل هناك أكاديمية لتدريب الطيران تسمى (برستول)؟ وهل هناك شخص تم تعيينه استكمل دراسته في برستول؟ مع إرفاق ما يثبت ذلك.

9 – ما شروط الاعتماد في أكاديميات تدريب الطيران؟ مع إرفاق نسخة من تاريخ إنشاء الأكاديميات المعتمدة وشرح تفصيلي عن إمكانات هذه الأكاديميات والأسطول التدريبي والمدربين المعتمدة وأسباب اعتماد هذه الأكاديميات.

10 – نمى إلى علمي أن شركات تدريب الطيران المعتمدة في السنوات الخمس الأخيرة لدى شركة الخطوط الجوية الكويتية تعود إلى مالك واحد، يرجى تزويدي بنسخة من أسماء تلك الأكاديميات وأسماء ملاكها.

عبد الوهاب البابطين

ما خطوات ديوان الخدمة المقبلة لتصحيح هذا الوضع الخاطئ؟

الدلال للعقيل: ما أسباب عدم المساواة في الكوادر المالية بين الجهات الرقابية

وجه النائب محمد الدلال سؤالا الى وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل قال في مقدمته: لما كان قرار مجلس الوزراء رقم (1669) لسنة 2016 بشأن الكادر الخاص لجهاز المراقبين الماليين قد استند الى كتاب ديوان الخدمة المدنية رقم (826) بتاريخ 2016/11/23، فقد تبين عدم انصاف ديوان الخدمة المدنية للجهاز حيث لم يساو في البدلات والمزايا المالية بين جهاز المراقبين الماليين وبين الجهات الرقابية الأخرى (ديوان المحاسبة، الهيئة العامة لمكافحة الفساد، وحدة التحريات المالية) ما ترتب عليه غياب العدالة بين الجهات الرقابية ووقوع ضرر نفسي ومعنوي كبير على العاملين في جهاز المراقبين الماليين، بالإضافة إلى قيام ديوان الخدمة المدنية بخطأ قانوني آخر بحق الجهاز عندما قام بتقليص الهيكل التنظيمي لجهاز المراقبين الماليين الى (3) قطاعات بينما وضعت اللجنة العليا للجهاز (6) قطاعات الهيكل التنظيمي وهذا التقليص لهيكل الجهاز يعتبر مخالفة قانونية جسيمة للمادة رقم (7) من القانون رقم (23) لسنة 2015 بإنشاء جهاز المراقبين الماليين.

وطالب الدلال تزويده وإفادته بالآتي:

1 – ما أسباب اعتماد ديوان الخدمة المدنية كادر خاص لجهاز المراقبين الماليين اقل في بدلاته ومزاياه المالية عن كادر الجهات الرقابية الأخرى (ديوان المحاسبة، الهيئة العامة لمكافحة الفساد، وحدة التحريات المالية)؟ وما أسباب عدم المساواة في الكوادر بين الجهات الرقابية؟

2 – ما أسباب مخالفة ديوان الخدمة المدنية لنص المادة (7) من قانون الجهاز المشار اليه وذلك في عدم اعتماده للهيكل التنظيمي التي وضعته اللجنة العليا للجهاز؟ كما يرجى تزويدنا بكافة المخاطبات الرسمية بين الجهاز وديوان الخدمة المدنية بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي للجهاز.

3 – ما رأي إدارة الفتوى والتشريع بشأن الجهة المختصة بوضع الهيكل التنظيمي الجهاز المراقبين الماليين؟ ومدى احقية ديوان الخدمة المدنية بالتعديل عليه؟

4 – ما خطوات ديوان الخدمة المقبلة لتصحيح هذا الوضع الخاطئ والعمل على مساواة كادر جهاز المراقبين الماليين بكوادر الجهات الرقابية الأخرى؟

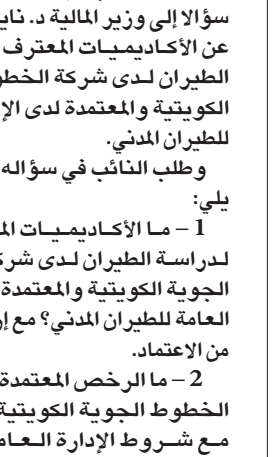

محمد الدلال

خورشيد يسأل وزيرة الأشغال عن سبب تأخير إصلاح شوارع الرميثية

وجه النائب صلاح خورشيد سؤالاً إلى وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الإسكان د. جنان بوشهري عن سبب التأخير في إصلاح شوارع منطقة الرميثية.

ونص السؤال على ما يلي: يعاني قاطنو منطقة الرميثية من سوء حالة الاسفلت وتطاير الحصى في الشوارع الرئيسة والداخلية.

يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

1 – ما سبب التأخير في إصلاح الشوارع الرئيسة والداخلية في منطقة الرميثية؟

2 – ما الجدول الزمني لإصلاح الشوارع؟ وما الخطة المستقبلية المقترحة لتفادي المشكلة؟ مع تزويدي بنسخة من هذه الخطة في حال وجودها.

3 – هل يوجد عقد لصيانة الشوارع بصفة دورية؟ وما آخر تاريخ تمت فيه الصيانة لجميع شوارع المنطقة؟

صلاح خورشيد

طلب نسخة من التظلمات والشكاوى المقدمة إلى الوزير

عمر الطبطبائي يسأل وزير النفط عن نظام المفاضلة للوظائف الإشرافية في القطاع النفطي

وجه النائب عمر الطبطبائي سؤالا إلى وزير النفط وزير الكهرباء والماء د. خالد الفاضل، عن نظام المفاضلة للوظائف الإشرافية في القطاع النفطي المعتمد من مجلس الإدارة والمجلس الأعلى للبترول ومجلس الخدمة المدنية.

ونص السؤال على ما يلي:

نمى إلى علمي أن العضو المنتدب للموارد البشرية في مؤسسة البترول سبق أن طلب بكتاب خطي موجه إلى وزير النفط الأسبق بخيت الرشيدي الموافقة على نهاية خدمته في المؤسسة، ورفض طلبه بعد إبلاغه بأنه من المدانين في اللجنة الفنية المشكلة من مجلس الوزراء للبحث في محاور استجواب وزير النفط السابق، كما أنه يخضع حاليا للتحقيق فيما جاء في التقرير ذاته مع اللجنة القضائية المشكلة لمراجعة تقرير اللجنة الفنية.

كما نمى إلى علمي أن المذكور يجتمع مع القيادات الوسطى في الشؤون الإدارية بالمؤسسة لوضع دراسة للموارد البشرية والترشيحات التي ستقدم للجنة التعويضات المنبثقة من مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية وذلك لتعيين رؤساء الشركات النفطية والأعضاء المنتدبين ونوابهم في القطاع النفطي.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – نسخة من الدراسات والمذكرات والمراسلات التي قدمها قطاع الموارد البشرية بمؤسسة البترول الكويتية إلى لجنة التعويضات التابعة لمجلس إدارة المؤسسة.

2 – نسخة من محاضر اجتماعات مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية بعد تعيين وزير النفط الجديد د. خالد الفاضل.

3 – السيرة الذاتية لأمين سر مجلس إدارة المؤسسة والمؤهل العلمي له وشهادات الخبرة كونه يشغل منصب مدير للدائرة القانونية أيضا.

4 – نسخة من النظم واللوائح التي على إثرها رقي نائب العضو المنتدب للشؤون الإدارية من منصب رئيس فريق إلى مستشار في قطاع الموارد البشرية.

5 – نسخة من حكم الاستئناف المقدم للمحكمة الإدارية بإلغاء ترقية منصب مدير شؤون الموظفين والتعويضات في مؤسسة البترول الكويتية.

6 – نسخة من التظلمات والشكاوى المقدمة إلى وزير النفط وإلى الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية بعد تعيين وزير النفط الجديد د. خالد الفاضل.

7 – نسخة من نظام المفاضلة للوظائف الإشرافية في القطاع النفطي المعتمد من مجلس الإدارة والمجلس الأعلى للبترول ومجلس الخدمة المدنية.

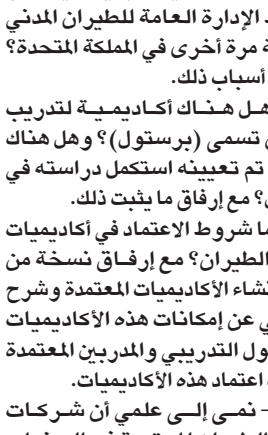

عمر الطبطبائي